اشراك حركات الإسلام السياسي في عمليات ديمقراطية العالم العربي؛ بين

متطلبات الداخل وضغوط الخارج

Involving political Islam movements in the processes of democratization in the Arab world: Between internal requirements and external pressures

سفيان فوكة¹ (جامعة بومرداس) s.fouka@univ-boumerdes.dz

21-06-2020	تاريخ القبول	04-03-2020	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص:

رغم وسم العديد من التيارات الإسلامية المعاصرة بالتطرف إلا ان تجذرها بقي قائما على امتداد الاقطار العربية، والملاحظ أن مسألة ادماج هذه التيارات في عملية الديمقراطية كان من قبل خيارا بعيدا للنظم العربية رغم أن النقاش حول "الإسلام السياسي" وحركته شكل أحد أبرز محاور الجدل المتعلقة بقضايا الإصلاح في العالم العربي، لقد تنبأ الغرب بإمكانية وصول الاسلاميين للحكم فتسامح مع ذلك لإفراغهم من الشحنة العاطفية التي يمسكون عبرها بالشارع، من خلال وضعهم على محك الواقع مثلما حدث مع حكومة حماس في فلسطين والاخوان في مصر والنهضة في تونس والعدالة والتنمية في المغرب اذ واجهت هذه الحركات منفردة الإرث الثقيل للنظم والحكومات السابقة. هكذا هندس الغرب للتدخل في التحكم في مسار ديمقراطية المنطقة عن طريق احتواء حركات الاسلام السياسي وهو الامر الذي غالبا ما عجزت عنه النظم العربية الحاكمة.

كلمات مفتاحية: الحركات الاسلامية، التحول الديمقراطي، الاصلاح السياسي، الربيع العربي، العالم العربي.

Abstract:

Although many contemporary Islamic movements were marked by extremism, but its rooting remained present throughout the Arab countries. It is noticeable that, the incorporation of these movements in the democratization process was previously a far off option for Arab regimes, although the debate about "political Islam" constituted one of the most prominent topic related to the reform in the area. The West has predicted that, the Islamists could come to power, and nevertheless tolerated with in order to emptied the emotional load that enabled them to hold people, through putting them on the test, as what happened with the Islamists in Palestine, Egypt, Tunisia and Morocco. Thus, these movements have faced the legacy of previous governments.

This is how the West engineered to interfere in controlling the path of democratization in the region, by containing the movements of political Islam, which is something that the ruling Arab regimes have failed to do.

Keywords: Islamic movements, democratization process, Political reform, Arab Spring, Arab world.

مقدمة:

أدى استقلال الدول العربية إلى قيام نظم سياسية تقتفي اثر النماذج المعروفة في المجتمعات الأوروبية، أي استيراد نمط معين للدولة وجدته النخب العربية الحاكمة أمامها غداة التحرر السياسي، فاهتمام النخب التي قادت معركة التحرير لم يكن غالباً يتجاوز الخطوط العريضة للدولة الاستقلال، ومحاولة بناء الدولة العربية المستقلة جاء على شاكلة الدولة الغربية دون الاستناد إلى الخصوصية العربية الإسلامية بشكل كبير ما أدى ببعض الفئات المستندة لمنطلقات تراثية تقليدية إلى مناهضة هذه الدولة وحتى تكفيرها ومحاولة هدمها لبنائها على أسس جديدة، لكن بقي مشروع هذه الدولة البديلة غير واضح المعالم خاصة أمام تسلطية الدولة العربية المدعومة من الغرب.

هذه الحركات الموسومة "بالإسلام السياسي" لا تصطف كلها على خط الاعتدال، بل توصف بعضها "بالأصولية الإسلامية" وهي من المفهومات الأكثر شيوعاً في التعبير عن الحركات الناشطة في الساحة العربية والتي تبشر الدعوة إلى إعادة بناء المجتمعات بما يتطابق مع تعاليم الإسلام، وبما يحد من النفوذ الغربي في المنطقة ويقوض من مصالحه.

لقد استخدم مصطلح الحركات الإسلامية بصورة أوسع بعد أحداث سبتمبر 2001، ولعل أشهر ما ارتبط بالإسلام السياسي في المخيال العام هو التطرف الديني والإرهاب وغيرها من المفاهيم المتزاحمة التي جعلت من "الإسلام السياسي" عدو الغرب الأول (سعود، 2010 ، ص.72)، غير أنه من الملاحظ أن الغرب الذي يدرك حجم العداء الذي يوجد بينه وبين هذه الحركات ذات الدفاع الهوياتي (Burgat, 2006, P.94) قد ساند ما عرف بالربيع العربي الذي أدى إلى إيصال بعض هذه الحركات إلى سدة الحكم مكان النخب التقليدية التي ساندها الغرب ضد هذه الحركات نفسها بذريعة محاربة الإرهاب، هنا مكن المفارقة وهكذا تظهر أهمية هذه الدراسة في كشف نية الغرب في توظيف هذه الحركات لخدمة مصالحه.

مشكلة الدراسة: بعد الفشل التاريخي للحركات الوطنية القومية والاشتراكية في المنطقة العربية هل سيؤدي دمج حركات الإسلام السياسي في الحكم من خلال عمليات الإصلاح إلى تجاوز الرؤى الدينية الضيقة والاستجابة للمتطلبات الداخلية في

بناء دولة عربية مدنية تحقق قيم الديمقراطية؟ وهل لهذه الحركات أن تتجاوز التحديات الخارجية لتتصالح مع الغرب وتضمن استمرار مصالحه في المنطقة؟

فرضيات الدراسة: ان سياق الاحداث الذي عرفته المنطقة يدفعنا لمحاولة اختبار الفرضيات التالية:

- كلما ابتعدت الحركات الإسلامية عن التطرف والغلو وصاغت خطابا معتدلا ومواقف توافقية؛ كلما تحولت الى تبني الديمقراطية كنظام حكم نهائي وليس كنظام انتقالي م مهد لإقامة الدولة الدينية.
- كلما تعثرت حركات الاسلام السياسي في الاستجابة لتطلعات شعوبها كلما استفرغ الشحنة العاطفية الكامنة في المجتمعات العربية تجاه هذه الحركات بما يخدم الاستراتيجية الغربية تجاهها.

حدود الدراسة: تهتم هذه الدراسة من حيث المجال المكاني بالبلاد العربية باعتبارها وحدة جغرافية معروفة المعالم؛ مألوف ومتداول البحث حولها نظرا لخصوصيتها الحضارية والقومية المشتركة، تتجسد هذه الوحدة اليوم في الدول المنتمية إلى جامعة الدول العربية؛ وهي الناطقة باللسان العربي والمتبعة في غالبيتها العظمى الدين الإسلامي، بذلك فإن هوية العرب هي الهوية العربية الإسلامية، أما من حيث المجال الزمني فإنها تشمل لمرحلة الإصلاحية الممتدة من العام 1424 هـ 2003 والتي لاتزال مفتوحة تطوراتها لغاية اليوم.

النظريات والمناهج المتبعة: طبيعة الموضوع المركبة تقتضي استخدام أدوات بحية خاصة؛ والتي نوردها فيما يلي:

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة المناطق (Area studies) هو منهج مركب يقترب من منهج دراسة الحالة، وهو يركز على المناطق ذات الخصائص المشتركة حضاريا وتاريخيا وثقافيا واقتصاديا، ويقوم هذا المنهج على الدراسة العلمية النظرية والامبريقية بتوظيف التخصصات المختلفة مثل علم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، بحيث تتضافر الجهود وتتركب في وصف وتشخيص وتقصي

اشراك حركات الإسلام السياسي في عمليات ديمقراطية العالم العربي؛ بين متطلبات الداخل وضغوط الخارج

أوضاع تلك المناطق وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها، هكذا تقع دراسة المنطقة العربية ضمن اختصاص هذا المنهج.

كما تنطلق الدراسة من نظرية النظم مادامت النظم السياسية في حركية دائمة؛ إذ يعيش النظام السياسي حسب "دافيد إيستون" في بيئة داخلية وخارجية يتبادل التأثير معها وتشكل البيئتين معا البيئة الكلية للنظام السياسي، ولا يمكن فهم منتجات نظام سياسي ما دون النظر في النسق العام الذي يعيش فيه، وبعبارة أخرى فان نظرية النظم تسهل تفسير وتحليل التحولات الداخلية والخارجية، حيث أن الحياة السياسية هي انعكاس لتفاعل نسقي تقع ضمنه وتتفاعل معه، وهذا النسق يتعامل مع مدخلات ومخرجات البيئة المحيطة به، وهو في الحالة العربية يبرز من خلال مطالب الإصلاح والتغيير الداخلية والخارجية وضغوطها مدى قدرة النظم السياسية العربية على احداث مخرجات تتماشى مع بيئتها بما يكفل ويضمن استمرارها.

كما تستعين الدراسة بالاقتراب التاريخي في بعض اجزائها من خلال تحليل السياقات التاريخية التي حكمت العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظم العربية والتطورات التي رافقت عمليات التحول في المنطقة خلال العشريتين الأخيرتين وانعكاسها على مستقبل هذه الحركات.

لا شك أن الموضوع يحتاج لدراسة متأنية وبحث معمق للنظر في مستقبل حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية ضمن عمليات التغيير القائمة.

أولا-الحركات الاسلامية والنظم العربية الحاكمة؛ هل هو صراع دائم؟

لا تزال الانظمة السلطوية عربيا هي الاكثر استفادة من غلو الحركات الاسلامية حيث تنصب نفسها البديل الانسب ضد طوفان الغلو والتكفير، ولعل البحث في العلاقة بين الديمقراطية والإسلام السياسي لا بد ان يثار في سياقات تاريخية معينة، من بينها تلك المسألة المتكررة والمتعلقة بمواجهة السلطة؛ ففي كل مرة تكون القوى الاسلامية طرفا في المواجهة فان قضية العلاقة بين هذه الحركات وقضية الديمقراطية تثار من قبل السلطة للتشديد على طابع العنف في هذه القوى ما يسوغ مواجهتها والحفاظ على الحكم وضمان الاستمرار، كما قد تثيرها تلك القوى ذاتها لتعتبر المواجهات المتكررة مؤشرا على تسلط النخب الحاكمة وتعسفها وتخوفها من فاعلية الفكرة الاسلامية او ممن يمثلونها، وفي حالة التآزيم يصل العنف والعنف

المضاد الى اقصى مده وتعلن حالة الطوارئ من جانب النظام السياسي، كمبرر يتكئ عليه النظام للخروج على انماط الديمقراطية السورية التي يضيق بها.

يرى الباحث في مؤسسة "راند" الأميركية "غراهام فولر" "Graham Fuller" ان بعض القيادات العربية مثل ما كان الحال "في الجزائر ومصر وجدت أنه من الأفضل لها دفع الإسلاميين إلى العنف من أجل تبرير سحقهم تحت شعار محاربة الإرهاب"، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها الخبير الفرنسي في الحركات الإسلامية "فرانسوا بورغا" (Francois Burgat)، وبحكم أن الدولة بطبيعتها تحتكر حق الاستخدام الشرعي للقوة كما يقول "ماكس فيبر" (Max Weber) (1864-1929) فإن درجة من العنف ترتبط بوجود الدولة واستمرارها وقيامها بوظائفها، وهنا يثار التساؤل حول طبيعة وحدود العنف الذي يقوم به النظام وذلك في إطار أداء الدولة لوظائفها، وبالذات تلك المتعلقة بحفظ الأمن العام والنظام من جانب؛ والعنف الذي يعتبر نوعاً من التعسف في استخدام السلطة من جانب آخر، والعنف اللازم استخدامه في مواجهة "الإرهاب السياسي" الذي تتعرض له مؤسسات الدولة والشعب؟

إن نُظما من هذا النوع تجبر الناس الراضين للعنف على أن يصبحوا عنيفين، فالعنف أمر طبيعي ينتج عن ممانعة منظمة ما للتطور، لقد أجبرت الدولة العربية مجتمعها للانتفاضة وكانت الحركات الإسلامية بسبب معاداتها أصلا لنمط وصيغة للدولة الوطنية من جهة ولحملها أفكار مميزة ترتبط بالمقدس تم شرحها له، قد نجت لتكون في قمة المعارضة بمعناها المتطرف واستطاعت ان تكسب تأييد الجماهير وإقناعها بأنها بديل امثل لحكم التسلط التقليدي، إن هذه الحركات التي ظنت أنها بمقاومتها ستزيح السلطة الحالية صارت الأداة الأنسب لبقاء هذه النخب في مكانها، وربما لوقت أطول، وبالنظر للتناقض والاختلال الكامن في الأبنية السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية للأقطار العربية المتحررة حديثا من الغرب؛ يمكن اعتبار اللجوء المستمر "للعنف الرسمي" مؤشراً على تآكل شرعية النظم الحاكمة وضعف فاعليتها في مواجهة تلك التناقضات والاختلالات (فوكة، 2016، ص.196) ففي فترات سابقة كان استقرار هذه الأنظمة مرهون لدرجة ما باستمرار قدرتها على التحكم في أجهزة القمع وضبط القوى السياسية والاجتماعية التي تنشد التغيير وعدم الاستقرار، لكن الزيادة فيه هذه المرة قد يكون مدخلا لتمزق النخبة الحاكمة، في

كتابه في كتاب "الحركات الثورية المقارنة: بحث عن النظرية والعدالة" يقول "توماس جرين" (Tomas Grine) (جرين، 1982، ص.161):

"إن لجوء النخبة إلى مستويات أعلى من العنف الحكومي قادر على أن يهدد تماسكها، فمهما كانت الصعوبات الآنية فإن الزمر داخل النخبة تميل إلى عدم الاتفاق حول كيفية حلها، كما أن الشخصيات المتصارعة من الممكن أن تستغل الفرص اللازمة لتحقيق مطالبها بمراكز أعلى في الحكومة. إن تمزق النخب هذا ما هو بشكل خاص إلا إشارة واضحة لتدهور كفاءة الحكومة ومن المرجح أن يُقلل من شرعية النظام عند المواطنين".

لا شك أن الواقع العربي الراهن يطرح مشكلة مدى قابليته لاحتضان الديمقراطية، ومدى نضج الشعب وفهمه لها، وإمكانية تجسيدها في الميدان من خلال المعاملات وأثناء الانتخابات، وهل الديمقراطية فعلا هي الحل المناسب للمشاكل التي يطرحها الواقع وما هي وظيفتها التاريخية؟ إلا ان الاحاطة بكل قيود التحول الديمقراطي عربيا ومنه محاولة تفكيها وتعزيز البناء الديمقراطي يظل قاصرا ما لم يتم البحث في بنية المجتمع وطبيعة الثقافة السائدة فيه وفهم العلاقة بينه وبين الدولة التي تحكمه.

ثانيا-الحركات الاسلامية بين مآزق التعصب ومخرج الانفتاح:

إن مناهضة الاستبداد السياسي ودولته التسلطية يقتضي بالضرورة رفض كل أشكال الاستبداد الأخرى، لا سيما إذا كان محتملا أن تتحول بدورها إلى استبداد سياسي جديد، وما التعصب والتطرف والأصولية ذات البعد الديني الا وجه آخر من أوجه التسلط الذي تعددت أبعاده في البلاد العربية ما بين الطغاة والغلاة والغزاة، ولا شك أن التعصب "Prejudice" هو الاقتناع حتى التسليم المطلق بفكرة ما؛ انطلاقا من عدم مناقشتها أو الحوار حولها بحيث تصبح هي "الحقيقة المطلقة" وما عداها هو "الخطأ المطلق"، والتعصب بهذا المعنى نقيض التسامح ونقيض الحرية، والشخص المتعصب لا يقر لنفسه بحرية العدول عن أفكاره ولا يقر للآخرين بحرية تداول أفكارهم والتعبير عنها، والمتعصب ميال للتطرف، واصطلاح التطرف هو الأكثر شيوعا للإشارة إلى الجماعات الإسلامية خاصة التي تلجأ إلى استخدام أسلوب العنف المسلح ضد خصومها لتحقيق أهدافها (فرحات، 1999، ص. 122-123)، والتعصب جوهر الأصولية

"Fundamentalism" التي تقوم على التسليم المطلق بأن العودة إلى الأصول -وهي ممثلة في نصوص لا تقبل إلا تفسيراً وحيداً- هو الطريق الوحيد لتحقيق البعد الغيبي وهو إرضاء الرب وانجاز البعد الدنيوي أي الخلاص من الأزمات الراهنة، والأصولية بهذا المعنى لا تنحصر في بعض فرق الإسلام السياسي بل تتعداها إلى المتشددين في الديانات الأخرى، هكذا تخلق الأصولية معضلتها بأن تجعل من تصورها النصي عن التنظيم الاجتماعي تصوراً مقدساً لا سبيل للحوار حوله، هنا ستصير كل التصورات الأخرى على خطأ ويتحول تنظيم المجتمع بالجبر والإكراه بدل الحوار وهذا لا يخرج بدوره عن دائرة الاستبداد والتسلط.

وتزداد خطورة التعصب والتطرف باحتكار "الإسلام الحنيف" كدين وكحقيقة، وهو مقوم أساسي لوحدة الأمة، لقد كان الإسلام ملهماً للسياسية في استنباطها واستلهاها لمبادئ الدين العليا مثل العدل والتضامن والتكافل والتسامح (بلقزيز، 2017، ص.100) غير أن الربط بين الحركات الأصولية وبين الإسلام كفكر وكمناهج حياة يؤدي إلى رفض ودفع هذا الأخير بدفع هذه الحركات في حال إخفاقها، وهي اليوم لا تبدو قادرة على تخطي أنموذج "الدولة - الأمة" وإعطاء البديل المنتظر، إن مشكلة غالبية هذه الحركات هي مع نفسها قبل أن تكون مع الآخر، لأنها تجهد جهدها في تحقيق نهضة اليوم بلباس الأمس دون تغيير، كما أنها تعادي كل تيار فكري يخالفها وقد تصل إلى حد التكفير والتقتيل لاعتقادها أن أي اختلاف معهم هو اختلاف عن شرع الله، وهذا ما نقصده باحتكار الحقيقة التي هي لب الثقافة الأحادية.

وفضلاً على صراعها مع الدولة نجد هذه الحركات الأصولية في صراع وتنافر ثقافي سياسي أفقي فيما بينها؛ عمودي بينها وبين التوجهات العلمانية وحتى الوطنية، غير أنه -الصراع والتنافر- بين التوجهات الدينية غير الأصولية والوطنية بحاجة إلى المراجعة، لأنه لا تناقض بين الدين والوطنية، فالوطنية دفاع عن الجغرافيا كذلك؛ فأبي جغرافيا سيدافع عنها المسلم إن لم يكن مدافعاً عن مقدسات دياره؟ (عمر، 2002، ص.288).

وحتى لا تتهم كل التيارات الإسلامية بالتعصب فإن مظاهر التنافر والشقاق بين العديد من التوجهات الثقافية والسياسية المتعددة في البلاد العربية مرده لأحادية الثقافة والسعي نحو فرضها دون سواها، هذا الصراع سمحت به الدول القطرية وغدته

حتى صارت الحالة العربية أمام "تمزق شديد في النسيج الفكري والاجتماعي داخلها ثم بين الدول العربية، وليس هناك شك في أن التباين في الوحدة الفكرية بين التيارات الثقافية للواقع الراهن أشد خطورة مما كان عليه سابقا" (جمعة، 2004، ص. 65).

ان استقرار حضور وانعكاس الديمقراطية او مهاجها في اعمال الكثير من "حركات الإسلام السياسي" يفيد انه حضور محدود وعرضي متأثر بظرف المكان والزمان، وهذا الاتجاه يتجاوز ما اذا كان الاسلام يتعارض مع الديمقراطية بل يتأسس على قاعدة الديمقراطية الإسلامية بمعنى انه هناك ديمقراطية في الاسلام (الميلاد، 1999، ص. 46)، فكل جماعة لها اجتهاداتها السياسية في اختيار منهج عمل لاعتبارات ترتبط بالشروط الموضوعية للمكان والزمان، فهناك من الجماعات الاسلامية من يؤمن بالديمقراطية كمنهج عمل انطلاقا من خلفيات فكرية وسياسية، وقد أعلن بعضها تقبل الديمقراطية اما من منطلق نبذ العنف بعد ارتفاع تكلفة المواجهة؛ واما من مدخل الزبائنية السياسية (Political Clientelism) بوصفها نظام سياسي واجتماعي قائم على المحسوبية يسمح للزبائن والرعاة من الاستفادة من الدعم المشترك كونهم يوازن بعضهم البعض على أصعدة سياسية، اجتماعية، وإدارية مختلفة (Roniger, 2004, pp. 353-354)، او حتى من مدخل الوعي العميق للحفاظ على وحده الأمة في لحظات تاريخية حاسمة، ويمكن ذكر أمثلة على حركات جنحت للسلم وقبلت المنطق الديمقراطي والمشاركة:

- في الجزائر وخلافا لتوجهات إسلامية أخرى نبذت حركة مجتمع السلم العنف فيما عرف بالعشرية السوداء؛ وشاركت في العملية السياسية وقبلت الشراكة فيما سمي بالتحالف الرئاسي الى جانب أحزاب السلطة.
- في المغرب وبعد خيار المواجهة الذي تبناه تنظيم "الشبيبة الاسلامية" والذي افضى الى انهياره ما بين 1975- 1981 جنح التيار الإسلامي للوسطية ونبذ العنف وقد اتخذ نهجا وسطيا متدرجا مركزا على البعد الاسلامي للهوية ومرجعا سبب التخلف الى التقصير في تحكيم شرع الله، ابتعدت الحركة عن العمل السياسي المباشر واستفادت من فترة المراجعات التي خاضتها الحركات الإسلامية في الثمانينات، ليستمر تطورها حتى ميلاد حزب "العدالة والتنمية"

الذي التزم بالعمل الاجتماعي والابتعاد عن العنف وقد تدرج في الحصول على المقاعد البرلمانية منذ العام 1997 (الكوخي، 2018، ص.3-5) بشكل ملفت للانتباه، ولعل منطق الزبونية السياسية فرض نفسه في المغرب بعد الإصلاحات الدستورية لسنة 2011، حيث تقدم التيار الإسلامي على منافسيه ليتصدر المشهد باعتباره تيارا مجتمعيا يحمل ملامح الديمقراطية ليتراس الحكومة مطلع العام 2012 وهي أول حكومة يقودها الإسلاميون في المغرب. - في تونس حركة النهضة التي تعهدت في بيانها التأسيسي ببعث الشخصية الإسلامية لتونس والعمل على استعادة الشعب لحريته وخلصه من الهيمنة الداخلية والخارجية صارت النموذج البارز في المنطقة للوسطية والاعتدال، إذ تمكن الخط التوافقي في هياكلها من تجنب التصادم لصالح الحوار مع باقي الاطراف السياسية (Boukhars, 2014, p.07) كما انها أسهمت الى جانب مختلف الأطراف التي تتبنى إيديولوجيات متناقضة في المسألة الدستورية الأكثر تعقيدا التي شارك فيها الإسلام السياسي، وحفاظا على الحد الأدنى من وحدة الصف التونسي أثناء عملية صياغة دستور 2014 قدمت الحركة تنازلات كبيرة (Muasher, Pierini, Alirisa, 2016, p.3) كما أنها حرصت على تبيان توجهها الديمقراطي وحرصها على ترجمة أهداف الثورة (الجري، 2017، ص.269-270).

هذه الجزء المعتدل من الحركات الإسلامية لا يعتبر فكرة الديمقراطية مناقضة للتصور الديني وتعدده مرادفا لفكرة الشورى وتعطي الاولوية في مشروعها السياسي لقضايا حقوق الانسان وحق المشاركة السياسية، انه لا يمكن انكار ان العديد من الحركات الاسلامية اقدمت على تجديد انظمتها الادارية والحركية نحو تطبيق نظم الشورى الديمقراطية عبر توسيع دائر المشاركة في صنع القرارات السياسية والحركية العامة، واعتماد نظام الترشيح والانتخاب والأخذ بأكثرية الآراء بواسطة المجالس والمؤتمرات العامة والموسعة.

في المقابل نجد توجهها آخر رافضا لفكرة الديمقراطية، اذ يشدد هذا النوع من الاسلاميين على اعتبار صيغ الحياة الغربية جميعها مؤسسة على ثقافة ووجهة نظر تتناقض مع الاسلام وثقافته ووجهته، ويذهب هؤلاء ايضا الى ان سعي الغرب الى تعميم أنموذجه الثقافي والحضاري والسياسي هو جزء لا يتجزأ من مشروع هيمنته

على شعوب العالم وعلى المسلمين بشكل خاص (Burgat, 2006, P.80)، وما الديمقراطية وتمكين المرأة والمواطنة والدولة المدنية إلا شكل من اشكال الغزو الثقافي والسياسي، ولتجاوز المصطلحات الغربية لجأ بعض الاسلاميين الى استعمال مصطلحات اسلامية قباله تلك المصطلحات الغربية؛ من هنا يأتي استخدام مصطلح الشورى عوضا عن الديمقراطية والخلافة بدل الدولة القطرية (هويدي، 2001، ص. 84).

على سبيل المثال لا الحصر نجد أن حركة الإخوان المسلمين في المشرق والتي اعتبرتها حكومات عربية عديدة خطرا جادا من -سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم في بعض الأقطار- لما حملته من أفكار تتعلق بالحاكمية ومنهج المواجهة المباشرة مع أنظمة الحكم والتي كلفتها خسائر كبيرة في القيادات والتضييق على المناضلين (يحيى، 2017، ص.155)، قد ارتأت في مجلة "الدعوة" لسان حركة الإخوان المسلمين في مصر شهر نوفمبر 1979 وفي مواجهة النظام السوري بقيادة الرئيس "الأسد" أنه يمكن للاغتيالات أن تتحقق عدة أمور منها (مناع، 1996، ص.61):

- زعزت هيبة النظام الحديدي الحاكم وإرهاقه واستنزاف طاقاته؛
- إعطاء أمل للمسلمين ورفع معنوياتهم وتنمية حسهم الجهادي؛
- تحريك الشعور الإسلامي في أنحاء العالم باعتبار الحركة ليست وطنية لكنها قضية إسلامية، وهي معهد يتلمذ فيه الشباب المسلم؛
- الجهاد فرض في هذا العصر لإنقاذ البلاد الإسلامية من الظلم والانحراف.

وباختيار المواجهة كانت التكلفة باهظة بالنسبة للإخوان في مواجهة نظام "حافظ الأسد"، اما في مصر فلم يكن حالهم أفضل بعد القمع الذي تعرضت له الحركة في عهد "جمال عبد الناصر" ليستمر خيار العنف والمواجهة بعدها باغتيال الرئيس "أنور السادات" العام 1981؛ رغم محاولته التقرب منهم لمواجهة خصومه من الناصريين واليسارين، فأخلى سبيل سجنائهم وأعاد لهم مقراتهم وسمح لهم بإقامة اللقاءات العامة (قارة، 2018، ص.65).

ان مراجعات الاخوان لم تكن كافية، لقد استمرت موجات التطرف ومعاداة الأنظمة الحاكمة لأزمة أخرى، هكذا يميز "جيل كيبل" (Gilles Kepel) بين ثلاثة أجيال للجهادية الإسلامية منذ مرحلتها الأولى التي بدأت بجيل التنظيمات المركزية في

مصر على يد الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد مطلع سبعينات القرن الماضي والتي تبنت اغتيال الرئيس "السادات"، مروراً بجيل الجهاد العالمي الذي قاده تنظيم القاعدة منذ نهاية التسعينات والذي تخطى الحدود بهجمات 11 سبتمبر ليتم الانتقال خلال هذا الجيل من الجهاد ضد العدو القريب أي الأنظمة الحاكمة إلى جهاد العدو البعيد أي الغرب الداعم لها (Kepel, 2000, p.355).

لقد انتهت تحليلات "أوليفيه روي" (Olivier Roy) إلى التأكيد على إخفاق هذه الحركات في بناء مجتمع جديد وعدم قدرتها على الوصول إلى السلطة وتقديم نفسها كبديل إيديولوجي ذو مشروع جاد، ويستند في هذا الحكم على ميل الكثير من تياراتها إلى الحلول الثورية الراديكالية ضد الداخل والخارج عن طريق تحول روادها من "مناضلين سياسيين" إلى "أصوليين جدد" (new-fundamentalists) معادون للغرب ورموزه، عبر "روا" عن هذا الفشل في سياق ما أسماه بالتحول نحو حالة "ما بعد الإسلام السياسي" (Post-Islamism) (Roy, 1999, p.14).

من الملفت للانتباه مما تقدم أنه في الوقت الذي انصرف تيار من الإسلاميين إلى خيار "الجهادية العالمية" تحول الجيل الجديد منهم مع بداية الحراك العربي إلى الانخراط في النموذج الحدائشي المتصالح مع الغرب، وهذا التحليل شكل منطلقاً للتصور الغربي بعد أحداث سبتمبر 2001، فإن لم يمكننا اجتثاث الحركات المتطرفة المعادية للغرب فقد بات لزاماً تسطير استراتيجية لاحتوائها.

ثالثاً-التصور الغربي للإصلاح؛ نحو إشراك الحركات الإسلامية في التغيير:

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر للعام 2001 تم تقديم ما عرف بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" "The Great Middle East" الذي خرجت به الإدارة الأمريكية ودعت الاتحاد الأوروبي ليكون شريكاً لها فيه، وما يميز المشروع الإصلاحى هو كون أمريكا وأوروبا هما الفاعل بينما البلدان العربية المنتمية إلى الشرق الأوسط الكبير فهي تشكل في نظر مؤسسي المشروع -المفعول به باعتبارها منبت الإرهاب الدولي-. يهدف المشروع حسب أصحابه إلى إصلاح هذه المنطقة، والمقصود "بالشرق الأوسط الكبير" هنا هو تلك المساحة الجغرافية التي تقدر بحوالي أربعة عشرة مليون كلم²، وتشمل قسماً من آسيا الوسطى وآسيا الصغرى وآسيا وإفريقيا العربيتين أي مجموعة الدول: "باكستان" و"أفغانستان" و"إيران" و"تركيا" ودول الجامعة العربية

اشراك حركات الإسلام السياسي في عمليات ديمقراطية العالم العربي؛ بين متطلبات الداخل وضغوط الخارج

بالإضافة إلى الدولة العبرية (المديني، 2003، ص. 202)، ويمكن القول أن منطقة "الشرق الأوسط" استحوذت على مكانة محورية في السياسة الخارجية الأمريكية بصورة تفوق أهميتها عن أي فترة مضت منذ أحداث سبتمبر 2001، فقد انطوى هذا الوضع على تحولات نوعية بارزة في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، لقد ارتبطت هذه الأهمية بالدلالات التي خلصت إليها إدارة الرئيس "بوش الابن" عقب هجمات 11 سبتمبر، فمفذي الهجمات وفدوا من "الشرق الأوسط" وتأثرت الأيديولوجية التي يعتنقونها إلى حد كبير بالمتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والدينية السائدة في تلك المنطقة، لذلك وجدت الإدارة الأمريكية أنها تحتاج إلى التعامل مع هذا التهديد وفق مفاهيم وآليات تختلف عن غيرها من التهديدات تتنوع بين التدخل العسكري وتقديم رؤى ومشاريع للإصلاح السياسي.

تقوم المبادرة على خارطة طريق لدعم الديمقراطية في العالم العربي عبر عملية زمنية طويلة تتسم بالحوار والتشاور وتحديث المنطقة العربية بما يجعلها قادرة على استيعاب عمليات التحول الديمقراطي، وتنطوي المبادرة الغربية على ثلاثة ركائز اساسية وهي: الديمقراطية ومجتمع المعرفة والرأسمالية.

وبالتدقيق في أربع وثائق تمثل كلمات لكل من السفير "ريتشارد هاس" (richard-hass) التي أُلقيت في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في 2002/12/4، وكلمة وزير الخارجية السابق "كولن بول" (Colin Powell) التي ألقاها في "مؤسسة التراث" بواشنطن في 2002/12/12، وكلمة السفير "وليم بيرنز" (William J Burns) التي ألقاها في "مركز دراسات الإسلام والديمقراطية" في 2003/5/16، وكلمة الرئيس "بوش الابن" (George W. Bush) التي ألقاها في احتفالية "مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية" في 2003/11/6، يمكن بلورة ملامح خطاب الإصلاح الأمريكي أو "برنامج الديمقراطية" في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر فيما يلي:

- التأكيد على الحرية؛
- إنهاء استثنائية الاستبداد في الشرق الأوسط؛
- الاعتراف بالتنوع والخصوصية في المنطقة واختلافها عن الغرب؛
- التغيير تدريجي ولكنه حقيقي؛
- الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج ولكن يمكن مساعدتها؛

– إمكانية التعامل مع الإسلاميين المعتدلين؛

هذه الرؤى التي وردت في كلمات المسؤولين الأربعة مثلت الوعاء الذي صببت فيه المبادرة وما رافقها من خطاب إصلاحي (سلامة، 2005)، غير ان الخلفية الحقيقية لهذا المشروع هو اعادة ترتيب المنطقة على وجه يتفق مع المصالح الغربية، خصوصا وان احداث 11 سبتمبر قد عمقت رؤية الغرب في كون التهديد الاول لأمنه القومي مصدره العالم الاسلامي المنتج لظاهرة الارهاب، والذي تغيب عن نظمه مظاهر الديمقراطية، والسبيل الوحيد لتفادي الخطر الاخضر كما سماه "هنغنتون" (Samuel Huntington) هو ديمقراطية النظم الاسلامية من منطلق ان الانظمة الديمقراطية لا تنتج العنف والتطرف (Gokay, 2003, pp. 87-89)، ويمكن القول انه من بين الاهداف الرئيسية لمحاولة تزعم الإدارة الامريكية وحلفائها لمشروع الإصلاح في المنطقة العربية هو استباق أي ديمقراطية صادقة يمكن ان تنتجها المنطقة بمعزل عن التوجيهات الخارجية؛ بما فيها امكانية وصول الاسلاميين للحكم عن طريق الصندوق دون حد أدنى من التوافق مع الغرب.

مثل النقاش حول "الإسلام السياسي" وحركاته في ظل مشروع التغيير الخارجي أحد أبرز محاور الجدل المتعلقة بقضايا الإصلاح في العالم العربي، خاصة أن البدء في الإصلاحات السياسية وعملية التطور الديمقراطي ربط باحتمال وصول التيار الإسلامي إلى السلطة وما قد يؤدي إليه من إمكانية انقضاؤه على عملية الديمقراطية الناشئة في المنطقة (الشوبكي، 2004)، ومهما كان فان الفئة المعتدلة من الاسلاميين كانت دوما بحاجة الى اهتمام اوسع داخل الحركة الإسلامية اذ حمل هؤلاء جزءا هاما من المطالب الاساسية للإصلاح المتوافق مع التوجه الليبرالي (السيد، 2016، ص ص. 91-92)، مثل الاعتماد على الانتخابات والمؤسسات المنتخبة، غير ان هؤلاء أصروا دوما على ضرورة توافق عمليات الإصلاح السياسي مع الشريعة الاسلامية وأعرافها بشكل عام، بيد ان الاشكال في هذا الطرح الذي يبدو في ظاهره معتدلا هو في كون استخدام الإصلاح السياسي كمسار لبناء الدولة الاسلامية الدينية غير المدنية وليس على نمط الديمقراطيات الكبرى هو هاجس مؤيدي الديمقراطية الليبرالية المتطلعة الى النماذج الغربية ذات التصورات العلمانية في ترشيد الحكم، ومهما وصفت هذه الفئة الاسلامية بالاعتدال إلا انها تتقاسم مع دوائرها الاسلامية الاوسع اصرارها على مجابهة اختراق

اشراك حركات الإسلام السياسي في عمليات ديمقراطية العالم العربي؛ بين متطلبات الداخل وضغوط الخارج
القيم الغربية ونفوذها السياسي والاقتصادي للبلاد العربية، بذلك سيصير الاصلاح
اداة لتقوية مناعة الامة من الفساد والهيمنة.

رابعاً- التدخل الغربي ومخاطر الموجة العكسية؛ الحركات الاسلامية كذريعة؟

يشكل التدخل الغربي الخفي والمستتر وراء الداخل العربي الجلي للعيان
الوسيلة المثلى لقطع الطريق على أي تحول حقيقي نحو ديمقراطية صادقة تضمن
تقرير المجتمعات العربية لمصيرها من دون ضغوط ولا تدخلات أجنبية، فالقرار
العربي الحر سيكون حتماً ضد الممارسات الغربية وبالتالي فان ديمقراطية حقيقة
للغرب لن تخدم المصالح الغربية ولن تكون في صالح تسيد الدولة العبرية على
المنطقة دون أدنى شك، وعليه بات واجبا على الغرب امام مرحلة الحراك العمل على
الحفاظ على نظام التدخلات الأجنبية التي طبعت مصير العالم العربي وحددت
اتجاهات تطور نظمه سابقا مع ضرورة العمل على استمرار استتباع نخبه كما كان
الحال خلال العقود الطويلة الماضية بعد انقضاء حقبة التحرر من السيطرة
الاستعمارية.

انه وبعد أن اقتنع عامة العرب بالفشل التاريخي للحركات الوطنية والقومية
والاشتراكية لم يبق لديهم إلا خيارات ضيقة: ابرزها الطرح الإسلامي والذي انتظر
دوره في ممارسة الحكم طويلا، وبعد أن ساند الغرب النخب العربية الحاكمة لعقود
صار اليوم يبحث عن بدائل أخرى قد تمتد للإسلاميين المعتدلين باعتبارهم الاقرب
للحكم اذا ما مُنِحَت الجماهير حقها في الاختيار، ويبدو ان دوائر صناعة القرار في
الغرب لم تغفل هذا الاحتمال بل عملت على اعداد خطط وبدائل للتعامل معه؛ فقد
كان الوعاء الانتخابي مطولا في العالم العربي وعاء اسلاميا، تقول الباحثة الغربية
"ميشيل دن" (Michele Dunne) في دراسة لها تحت عنوان "تجاوز الخوف من
الانتخابات في الدول العربية" (الورتى، 2012، ص.370) :

"الإسلاميون يمثلون القوى المعارضة الافضل تنظيما في معظم الدول
العربية، وهم غالبا اول من يحصل على مكاسب انتخابية في المغرب واليمن
ومصر والبحرين والأردن، انه عندما يسمح للإسلاميين بالتنافس في
الانتخابات ضمن اطر قانونية واضحة ومحددة، فأنهم يتجهون الى تبني

مواقف أكثر واقعية حول قضايا المجتمع الرئيسية ويسعون للوصول الى تسويات مع القوى السياسية الأخرى؛

وليس غريبا ان أفضت ثورتا تونس ومصر الى ظهور تيارات اسلامية مستفيدة من الانتخابات؛ أي حركة النهضة في تونس وحركة الاخوان المسلمين وحزب نور في مصر -وان كانت حركة الاخوان المصرية موجودة في البرلمان من قبل وكانت ممثلة بثمانية وثمانين مقعدا في انتخابات 2005- كما اوصلت موجة الاحتجاجات وما تلاها من اصلاحات في المغرب الاسلاميين لقيادة الحكومة كما تقدم ذكره، الامر الذي أوحى ان السنوات القادمة قد تسودها تجربة اسلامية في الحكم، والملاحظ ان التيارات الاسلامية في كل من تونس ومصر لم تشارك في تشكل الثورتين ولكنهما كانت الاكثر محظوظية في نتائج الانتخابات من جراء معطيات بنيوية عديدة، وقد حصلت حركة الاخوان المسلمين على 333 مقعدا من مجمل مقاعد برلمان الثورة وعددها 499، أي ما يعني نسبة 76,5% بينما حصلت حركة النهضة في تونس على 90 مقعدا من مجمل مقاعد المجلس الوطني التأسيسي وعددها 217 مقعدا، أي بنسبة 42% (وناس، 2012، ص ص.142-143)، ولعل ذلك يعني ان الحركات الاسلامية ستكون امام خيارين؛ فإما قبول الجوار والتعامل مع بقية مكونات المجتمع بشكل ديمقراطي تعديدي وإما محاولة فرض التصور الاحادي واستغلال السلطة لأسلمة الدولة والمجتمع حسب تصورهما.

ومع الحراك العربي لايزال النقاش حول "الإسلام السياسي" وحركاته يمثل أحد أبرز محاور النقاش المتعلقة بمسألة الحكم في العالم العربي، خاصة بعد ان اوصلت الثورات والحركات الاحتجاجية الإسلاميين إلى السلطة في كل من مصر وتونس والمغرب، ولا زال الجدال الابرز في هذا الباب هو إمكانية انقضاض حركات "الاسلام السياسي" على عملية التحول الديمقراطي ووأدها أو تقليص فرص نجاحها، وكذلك مدى تمكن وقابلية هذه التيارات من اعادة تشكيل الخطاب الإسلامي وفق قواعد العمل الديمقراطي؛ لقد كان السؤال الدائم المرتبط بفرص التحول: هل تستطيع الحركات الإسلامية برؤيتها الدينية، وأصول عضويتها الاجتماعية والطبقية وطريقة تنظيمها؛ أي العلاقات الحزبية والبناء التنظيمي والشخصية الكاريزمية التي أسبغتها على قادتها التاريخيين وزعمائها الذين خلفوهم "حسن الترابي" في السودان و"راشد الغنوشي" في تونس و"عبد السلام ياسين" في المغرب وغيرهم على امتداد الاقطار

العربية- أن تنجز مهام الثورة؟ وأن تبني حكما رشيدا معاديا للاستبداد وممكنا لجميع اطراف المجتمع؟

يلفت نقاد الحركات الاسلامية الانتباه الى انه رغم تقديم هذه الاخيرة لبرنامج مثالي إلا انها تعجز عن تأسيس دولة وطنية قوية باعتبارها الوسيلة لتحقيق شروط الحكم الديمقراطي المزيل لكل مظاهر التسلطية، وذلك لأسباب عديدة على رأسها أن الدولة عند الاسلاميين غالبا لا تقوم على حق المواطنة، ولا تضم كل المواطنين ويصعب عليها تعبئة الجماهير بلا تمييز بل تُقصي الكثيرين منهم وهذا يعني غياب المشاركة، وقد طرح السؤال دوما وفي كل مرة وصل الاسلاميون فيها الى السلطة: كيف تستطيع طليعة إسلامية ما أن تدير دولة حديثة؟ أي أن تُسير جهازاً بيروقراطيا عريقا يرتبط مفاهيميا ومصلحيا بالقوى الأجنبية في السياسية والاقتصاد وحتى الثقافة، وتسخره لتوطيد أركان الإسلام؟ وتربطه بأصوله في الاعتقاد والاجتماع؟ ثم ما هو شكل النظام السياسي الإسلامي الحديث؟ وما هو هرم السلطة فيه؟ وما هي علاقته بالفاعليات الاجتماعية الرئيسة؟ ثم كيف تُدار حركة الاقتصاد في نظام إسلامي معاصر؟ (علي، 2013، ص ص.22-23).

من جهة أخرى تظهر المعضلة لدى الغرب ولدى الحكام العرب على حد السواء انه ورغم وسم أغلب التيارات الإسلامية المعاصرة بالأصولية والتطرف وأحيانا الارهاب إلا ان شعبيتها بقيت قائمة على امتداد الاقطار العربية، ومن الملاحظ أن مسألة ادماج تيارات "الإسلام السياسي" السلمي في عملية التطور الديمقراطي كانت من قبل خيارا صعبا للنظم العربية التسلطية، غير ان ادراك الغرب لما يحدث في المنطقة بما فيها شعبية التيار الإسلامي دفعه للتدخل بغية التحكم في مساره: فإن لم يتم تحييد الظاهرة -وهو أمر كان دوما مستبعدا- فلا بد من احتوائها عن طريق البدء في الحوار مع التيارات الإسلامية المعتدلة من جهة وهو الامر الذي غالبا ما عجزت عنه النظم العربية الحاكمة، ومن جهة أخرى سيتم العمل على محاولة تشجيع "حركات إسلامية ليبرالية" تكون اقرب إلى الغرب في حالة وصول "الإسلام السياسي" إلى السلطة وهو ما كان معدا له قبل مرحلة الربيع العربي، ففي بداية سنة 2003 صدر للباحثة في الشؤون الإسلامية "شيريل بينارد" (Cheryl Benard) من قسم بحوث الأمن القومي في مؤسسة "راند" الأميركية المقربة من وزارة الدفاع الأمريكية دراسة تحت عنوان "إسلام حضاري ديمقراطي: شركاء وموارد واستراتيجيات" " Civil Democratic Islam:

"Partners, Resources, and Strategies" حددت فيها مجموعة من النقاط تصب في أهمية إيجاد حلفاء إسلاميين لبناء الديمقراطية في العالم الإسلامي، ومن أهم ما تعرضت إليه الدراسة (Benard,2003):

– محدودية التيار العلماني العربي بفعل السيطرة الإسلامية على الشارع وهو ما يعني عدم جدوى التعويل عليه في بناء المؤسسات الديمقراطية المنشودة:

– تنوع التيارات الإسلامية وأهمية العمل مع بعض المعتدلين فيها ضد البعض الأخر؛ كسبيل لتحقيق مجتمع مدني يبني على قوى حيوية.

وفي ربيع سنة 2004 قامت مؤلفة البحث بنشر ملخص لأهم نتائجه بعنوان: "أركان الديمقراطية الخمسة: كيف يمكن للغرب أن يدعم الإصلاح الإسلامي" "Five Pillars of Democracy How the West Can Promote an Islamic Reformation reformation" وبالعودة إلى نص البحث الأصلي نجد مؤلفته تقرر في التمهيدي ما يأتي (Benard, 2004, P.10):

" بهدف تحديد الشركاء المناسبين وتعيين أهداف واقعية يمكن بلوغها ووسائل لتشجيع تطوير الفكر الإسلامي بطريقة ايجابية إن للولايات المتحدة في ما يتعلق بالإسلام السياسي ثلاثة أهداف: الأول هو وقف شيوع الفكر المتطرف واللجوء إلى العنف والثاني هو رفع الشبهات التي قد تحيط بمسلكها وذلك باتهامها أنها تعادي الإسلام والثالث أنها -في الأجل الطويل- عليها أن تجد طرقاً لمواجهة الأسباب العميقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تغذي الراديكالية الإسلامية، وتشجيع حركة تسعى إلى التنمية والديمقراطية، ولا شك في أن الجدل والصراع الدائر داخل العالم الإسلامي حالياً قد يؤدي إلى غموض الصورة الراهنة للخلافات الإيديولوجية الإسلامية، ولأجل تيسير مهمة الفهم من الأفضل ألا نصنف الفاعلين باعتبارهم يمكن أن يندرجوا تحت هذه الفئة أو تلك، ولكن على أساس توزيعهم على أفق ممتد له أطراف متعددة، ومما يعمق الفهم أيضاً تحديد آراء كل منهم بالنسبة إلى عدد من الموضوعات الأساسية ، وذلك ضمناً لتصنيفهم داخل هذا الأفق بشكل دقيق ، وفي هذا الضوء نعرف من هم -من خلال آرائهم- الأقرب إلى

القيم الغربية والأميركية خصوصاً، ومن هم الذين يتبنون مواقف عدائية منها".

كما تقدم "شيريل بينارد" عناصر أساسية لاستراتيجية ثقافية وسياسية من أجل تحديد أربعة اتجاهات إسلامية رئيسة وهي: "العلمانيين" و"الأصوليين" و"التقليديين" و"الحداثيين" (Benard,2003,PP.9-10)، وفي ظل هذا التمييز تخوض الولايات المتحدة حرباً ثقافية ضد الاتجاهات الإسلامية العدائية، وفي الوقت نفسه تصوغ إستراتيجية لدعم الاتجاهات الإسلامية القريبة من القيم الغربية مادياً وثقافياً وسياسياً لمساعدتها في الاشتراك في ممارسة السلطة السياسية في البلاد العربية والإسلامية ، وفي نفس التوجه نجد "المؤسسة الأمريكية للسياسة العامة" "AEI" قد أصدرت في نوفمبر 2004 تقريراً هاماً نشر بعنوان "المفارقة الإسلامية" تم فيه انتقاد الإدارة الأمريكية لتجاهلها خصوصيات المنطقة العربية، كما أن التقرير يرى في الإسلاميين غير المنتمين لحركة القاعدة في مجمل الأقطار العربية خاصة "الإخوان المسلمين" القوة الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تحقيق تغيير ديمقراطي واقعي (يسين، 2004).

لم يكن الغرب بعيداً عن موجة التغيير في العالم العربي، وقد وجدت أطروحات الباحثين الغربيين المهتمين بالحركات الإسلامية ومستقبل الديمقراطية وتنبؤاتهم ميداناً خصباً للتطبيق في المنطقة؛ فقد ارتأت إدارة الرئيس أوباما اعتماد استراتيجية غير معلنة في تعاملها مع انتفاضات الشارع العربي، وهذه الاستراتيجية تتفرع إلى أربعة عناصر هي (Rugh, 2012. pp.47-48) :

- أولاً- إقامة علاقة وثيقة مع الجيوش في البلاد العربية؛
- ثانياً- بناء مرحلة جديدة من التواصل الجيد مع الحركات الإسلامية المعتدلة؛
- ثالثاً- دعم اقتصادات الدول التي شهدت انتفاضات شعبية؛
- رابعاً- دعم عمليات التحول الديمقراطي في بعض الدول العربية وتجاهل التسلطية في أنظمة عربية أخرى.

هكذا يمكن القول بخطورة الاستراتيجية المتبعة في حال فشل الإسلاميين في التخلص من الارث الاستعماري وبناء دولة الرشاد والرفاه المنشودة؛ سيشهد العرب نهاية المخرج الإسلامي الذي انتظروه طويلاً عن طريق افشال الحكومات الإسلامية

التي ورثت وضعا كارثيا على صعيد السياسية والاقتصاد، ولن يبقى أمام العرب أي نموذج واضح للحكم امام ضعف باقي التيارات الفكرية في المجتمع، وسوف يكون مستقبل النظام السياسي في دول الحراك العربي غير واضح المعالم مادامت الصورة النهائية لم تتشكل امام ازدياد الشقاق الداخلي بين مؤيد للحكم الاسلامي الجديد ورافض له في تونس ومصر واليمن، وبين الخراب وتصاعد المد الاسلامي المتطرف في سوريا وليبيا والانقسام الطائفي في البحرين وفشل تحقيق العدل والمساواة في المغرب.

خاتمة ونتائج الدراسة:

تشكل مسألة ادماج تيارات "الإسلام السياسي" السلمي في عملية التحول الديمقراطي تحديا كبيرا للمنطقة العربية، اذ بعد الانفراج الذي تلى سنوات الحصار الداخلي صار جليا الضغط والتدخل الاستباقي الخارجي للتحكم في مسار ديمقراطية المنطقة؛ فانماط الحكم التقليدية التي سادت طويلا في البلاد العربية الى غاية بؤادر المرحلة الاصلاحية التي أعقبت أحداث سبتمبر 2001 بدأت في التغير دافعة بالقوى الإسلامية ذات الوعاء الانتخابي الموسع الى الحكم؛ لتبرز معها تحديات جديدة رافقت طبيعة المرحلة القائمة، فإن لم يتم تحييد الظاهرة وهو أمر صار اليوم مستبعدا فلا بد من احتوائها لبناء وضع يحمي الغرب ومصالحه من بعث نظم دينية متعصبة تهدد مصالحه في المنطقة، هذه التطورات تفضي بنا لصياغة جملة من النتائج وتقديم التوصيات.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

وراء البعد السياسي نجد أن الحركات الإسلامية هي بالأساس ظاهرة اجتماعية ذات بعدين "ثقافي واجتماعي" ولا يمكننا النظر إليها خارج النسيج الداخلي للمنطقة كما لا يمكن فصلها عن تحديات النسق الخارجي لها؛ في هذا السياق يمكن أن نستنج ما يلي:

أولا-على صعيد النسق الداخلي: وجدت الظاهرة الإسلامية المعاصرة نفسها أمام موقفين من قبل محيطها:

- **الموقف الاول:** التعامل معها باعتبارها خطر يمثله نسق ثقافي مغلق وذلك من أجل مواجهتها واستبعادها من الساحة الفكرية والسياسية وغلق منافذ المنافسة الشرعية أمامها، وهو الموقف التقليدي الذي ساد المنطقة العربية الى غاية نهايات العام 2010.

– **الموقف الثاني:** التعامل معها كظاهرة "سياسية-اجتماعية" يمكن استيعابها ودمجها في الحياة السياسية، وداخل عملية التطور الديمقراطي التي تشهدها كثير من المجتمعات العربية والإسلامية، وهذا موقف نادر من قبل النظم العربية التقليدية رغم أن العديد من المؤشرات تقول بجماهيرية المشروع الإسلامي وإسلامية الشارع العربي، وانه لمن الصعب فعلا أن نفصل خطاب التيارات الإسلامية على امتداد العالم العربي عن طبيعة النظم السياسية القائمة والواقع الاجتماعي المحيط بها، وهذا التوجه هو الذي رأى النور بعد العام 2011 الا انه تعرض لمخاض عسير.

ثانيا-على صعيد النسق الخارجي: وهو ذو رؤية استباقية تطورت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتجددت مع الحراك العربي مع مطلع الحراك العربي العام 2011 ونستنتج من خلال تتبعها وجود إستراتيجية أميركية من شقين:

– **الشق الأول:** تطوير ودعم إسلام سياسي قادر على الوصول الى السلطة حتى يصبح أنصاره شركاء للغرب في الإصلاح الديمقراطي الذي يريده في المنطقة العربية ويفضل ان يكون لبراليا، ويُعنى به اتجاه من اتجاهات "الإسلام السياسي" لا يرى تناقضا بين مبادئ الإسلام وقيم الليبرالية والديمقراطية.

– **الشق الثاني:** ضرورة إفراغ الإسلاميين من الشحنة العاطفية التي يمسكون عبرها بالشارع من خلال وضعهم على محك الواقع مثلما حدث مع حركة حماس في فلسطين بعد توليها الحكومة، ثم ما حدث مع الحكومات الإسلامية الصاعدة عن طريق الثورة او الاحتجاج والإصلاح كحكومة الاخوان في مصر وحكومة النهضة في تونس وحكومة العدالة والتنمية في المغرب التي واجهت صعوبات والإرث الثقيل للنظم والحكومات السابقة.

وعليه فقد صار لزاما:

– صياغة إصلاحات ديمقراطية حقيقية في المنطقة العربية تساعد في فرز نخبة مدنية جديدة إذا كانت نية الإصلاح صادقة، فالمساهمة في إدارة الحكم من خلال تسيير الشؤون العامة حق مشترك بين جميع المواطنين ولا بد أن يقوم وفق أسس من المساواة والعدالة فلا يجوز الاستبداد به واحتكاره من قبل البعض دون البقية:

- وجوب الابتعاد عن الخطاب الديني المراوغ؛ والا ضاعت وسطية الإسلام بين دين الدولة الخادم للسلطة وبين دعاة التعصب الديني الرافضين لصيغة الدولة الأمة؛ إن دخول الدولة العربية في المواجهة مع هذه الحركات أطلال عمر الظاهرة التسلطية من باب أفضلية استمرار النظم المستبدة على احتمالات الفوضى والخراب؛ ومهما تم رفض تسلطية نظم الحكم فإنه لا يمكن التغاضي عن طرق الفهم الرجعي المحرف للخطاب الديني للحركات المتعصبة فلن يفيد في إقامة الدولة على أسس إسلامية أو بعث الخلافة من جديد، بقدر ما يساهم في تجميد العقل العربي والابتعاد عن أي إمكانية لأسلمة الحكم، وهذه الحركات الأصولية سوف تكون أداة في يد غيرها خاصة الغرب- لاستدامة الاستبداد والابتعاد عن الإصلاح الحقيقي من حيث أنها تقدم فرصة ممتازة لخلق بيئة متوترة تستدعي الدخول في الحالات الاستثنائية:
- ضرورة التصالح مع الحركات السياسية الإسلامية المعتدلة باعتبارها جزءا من النسيج السياسي في المنطقة العربية؛ فلا يمكن الحديث عن أي ديمقراطية صادقة إذا ما تم اقضاء الحركات الإسلامية من خوض معترك الحياة السياسية على أساس البدائل الدستورية بما فيها حق استلام الحكم او المشاركة فيه؛
- لا مناص من دعم الديمقراطية النابعة التي تبنى على اساس دستور توافقي يقدم المصالح السيادية للأمة ويحد من الديمقراطية التابعة او الاستباقية التي يريدتها الغرب للمنطقة، فالمشاريع الإصلاحية التي يقدمها الغرب للعالم العربي لن تخرج عن دائرة ربط المحيط بالمركز، لكن هذه المرة باحتلال العقل العربي وتغريبه بمشاريع إصلاحية تسعى إلى تحريف المعنى الحقيقي للديمقراطية وإيصال الأمة العربية إلى ديمقراطية وقائية لصالح الغرب، إن محاولة التحكم في التغيير بهذا الشكل التغريبي بما يخدم المصالح الغربية ويهدد مستقبل الأمة العربية يعتبر اعتداء على الحق العربي في تقرير مصيره واختيار توجهاته التي ينبغي أن تساهم في بعث المشروع الحضاري والبديل العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المراجع باللغة العربية:

1. بلقزيز، عبد الاله. (2017). *الدولة والدين في الاجتماع العربي والإسلامي*. ط2. بيروت: منتدى المعارف.
2. الجري، مبارك صالح. (2017). *تحولات الإسلام السياسي؛ حركة النهضة التونسية أنموذجاً*. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
3. جرين، توماس. (1982). *الحركات الثورية المقارنة: بحث عن النظرية والعدالة*. بيروت: دار الطليعة.
4. جمعة، حسين. (2004)، خريف، المثقف العربي وآفاق الواقع. *مجلة الفكر السياسي*، دمشق، (العدد 20)، ص ص. 51-76.
5. حيدر، ابراهيم علي. (2013). *عندما يحكم الاسلام السياسي*. حالة السودان. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.
6. زكي، الميلاد. (1999). *الفكر الاسلامي قراءات ومراجعات*. بيروت : مؤسسة الانتشار العربي.
7. سعود، الطاهر. (2010). *الجنور التاريخية والأيدولوجية للحركة الإسلامية في الجزائر*. رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
8. سلامة، معتز . (2005) . *الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية. كراسات إستراتيجية*، القاهرة، (العدد 153)، ص ص. 01-48.
9. الشوبكي، عمرو . (13/09/2004) . *حركات الإسلام السياسي في معادلة الإصلاح العربية: لماذا لا يدمج الإسلاميون في عملية التطور الديمقراطي؟* . جريدة الأهرام، القاهرة.
10. عمر، محمد خالد. (2002، شتاء) . *الهوية وتفاعل العروبة والإسلام* ، *مجلة الفكر السياسي*، دمشق، (العدد 17)، ص ص. 226-242.
11. فرحات، محمد نور. (1999). *الأصولية وحقوق الإنسان قراءة في بعض الإشكاليات الثقافية لفاعلية حقوق الإنسان في المجتمعات العربية. المجلة العربية لحقوق الإنسان*، تونس، (العدد 1). ص ص. 118-135.
12. فهمي، هويدي. (2001). *الحركات الاسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة*. (ط2). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
13. فوكة، سفيان. (2016). *أزمة الديمقراطية في العالم العربي: بحث في أسباب الاستدامة. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، باتنة، (العدد 08)، ص ص. 186-199.

14. قارة، لبنى، (2018). *الحركات الإسلامية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بين حركة النهضة التونسية وجماعة الاخوان المسلمين المصرية 2010-2016*. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.
15. الكوخي، محمد. (2018). *الإسلاميون المغاربة وفشل الانتقال لما بعد الحركة الإسلامية، قراءة في مخرجات المؤتمر الثامن لحزب العدالة والتنمية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
16. المدني، توفيق. (2003). *التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب*. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
17. مناع، هيثم. (1996). *الأصولية والعنف في المجتمعات العربية والإسلامية*. *المجلة العربية لحقوق الإنسان*، تونس، (العدد 03)، صص 55-79.
18. الورتى، أحمد ابراهيم. (2012). *مشاريع الإصلاح في الشرق الاوسط، بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى، دراسة تحليلية مقارنة*. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع.
19. وناس، المنصف. (2012، ربيع). *عناصر أولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس*. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت، (العدد 34). ص ص. 141-145.
20. ياسين، السيد. (07/15/2004). *المشروع الأميركي لصياغة الإسلام الليبرالي*. جريدة *النهار*. لبنان.
21. ياسين، السيد. (2016). *نوفمبر-ديسمبر*. *صراع الهويات في العالم العربي بلغ حالة التوحش*. *مجلة الفيصل*. (العدد 481-482). ص ص. 84-93.
22. يحيى، شريفى. (2017). *نخبة الإسلام السياسي في الجزائر وعلاقتها بالسلطة: دراسة سوسيوسياسية*. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

23. Benard, Cheryl. (2003). *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies*. USA :RAND Corporation. National Security Research Division.
24. Benard, Cheryl. (2004). *Five Pillars of Democracy How the West Can Promote an Islamic Reformation reformation*. *RAND Review*, Vol28,(No1).pp.10-13.
25. Boukhars, A. (2014). *islamists travails in Tunisia*. Washington: Carnegie endowment for international peace.
26. Burgat, François. (2006). *Les mobilisations politiques à référent Islamique*. in Picard. E. (ed). *La politique dans le monde arabe*. Paris : Armand Colin.

27. Gokay ·B. Walker, R.(2001). *11 september 2001 War, Terror And Judgement*. London: Franc cass.
28. Kepel, Gilles. (2000). *Jihad, expansion et déclin de L'Islamisme*. Paris: Gallimard.
29. Muasher, M. Pierini, M. Alirisa, F. (2016). *Tirer Parti De La Transition Tunisienne le rôle d'une réforme profondément ancrée*. Washington: Carnegie endowment for international peace.
30. Roniger, Luis. (2004, April). Political Clientelism, Democracy, and Market Economy. *Comparative Politics*, Vol. 36, (No. 3), pp. 353-375.
31. Roy, Olivier. (1999). Le post- Islamisme. *Revue du mondes musulmane et de la méditerranée*, (N85-86).pp.11-30.
32. Rugh, w.a.(2012). egyptian polics and American diplomacy. *Middle east policy*, washington, Vol.19.(no.2).pp. 36-48.